دراسات DERASAT
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي

د. أشرف محمد كشك – مدير برنامج الدراسات الدولية والاستراتيجية , مركز "دراسات"

يونيو 2026م

مفاعل بوشهر النووي جنوب إيران

على الرغم من وجود عدة قضايا ترتبط بالتهديد الإيراني لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي، فإن أهمها يتمثل في سعي إيران إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض العسكرية. وتُعدّ هذه القضية السبب الرئيسي، إلى جانب أسباب أخرى، في اندلاع حرب الاثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل في يونيو عام 2025م، وكذلك المواجهة المسلحة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران على مدى 39 يوماً من 28 فبراير إلى 8 أبريل 2026م.

وتتعدد مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي من نواحٍ عديدة، أهمها أن هذه الأسلحة تُستخدم لحماية النظام الإيراني بتوجهاته الأيديولوجية، بما يعنيه ذلك من فرض الرؤية الإيرانية التي تستهدف الهيمنة على منطقة الخليج العربي، وكذلك تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي بما يهدد أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم امتلاك هذا السلاح في إبقاء منطقة الخليج العربي في حالة من التوتر المزمن بعيداً عن أي مسارات للأمن التعاوني، فضلاً عن مخاطر التسربات الإشعاعية النووية، سواء بفعل العوامل الطبيعية مثل الزلازل، أو نتيجة تعرض المنشآت النووية الإيرانية لضربات عسكرية، بما يعزز من ضرورة منع إيران من امتلاك تلك الأسلحة. تناقش هذه الورقة أربع قضايا، هي: تاريخ تطوير إيران للبرامج النووية، والحجج الإيرانية لتطوير الطاقة النووية عموماً، وتأثير تطوير إيران للطاقة النووية للأغراض العسكرية على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي، ومسارات دول الخليج العربي لمواجهة الطموحات النووية الإيرانية.

تاريخ تطوير إيران للبرامج النووية

يمكن التمييز في تاريخ البرامج النووية الإيرانية بين مرحلتين: الأولى تمتد من الخمسينيات حتى الثورة الإيرانية عام 1979م، والثانية من عام 2002م حتى الآن. فمنذ عهد الشاه، كان التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة يتم ضمن إطار علاقات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين آنذاك. ففي 8 ديسمبر عام 1953م، أعلن الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور، في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، «برنامج الذرة من أجل السلام»، الذي تضمن إتاحة الفرصة للدول لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وانطلاقاً من ذلك، وقّعت الولايات المتحدة وإيران عام 1957م اتفاقية للتعاون النووي في المجالات المدنية لمدة عشر سنوات، حصلت إيران بموجبها على مساعدات فنية نووية، وعدد من الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصب. كما تم نقل معهد العلوم النووية من العراق إلى إيران، وهو مؤسسة كانت تتبع حلف بغداد المركزي الذي ضم الولايات المتحدة والعراق وإيران وتركيا.

ولم يقتصر التعاون الإيراني في المجال النووي على الولايات المتحدة فحسب، بل سعى شاه إيران إلى التعاون مع دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا الغربية، وأسفر ذلك عن إنشاء مركزين للبحوث النووية في إيران. كما شمل التعاون أيضاً إسرائيل، ففي عام 1960م تم الاتفاق على برنامج للبحوث النووية المشتركة بين إيران وإسرائيل.

وبحلول عام 1958م انضمت إيران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عام 1968م وقعت على معاهدة عدم الانتشار النووي، ثم صادقت عليها في عام 1970م. وفي عام 1977م، بدأ التخطيط أو التعاقد لإنشاء مفاعلين نوويين، الأول في بوشهر والثاني في الأهواز. ولوحظ أن إيران سعت آنذاك إلى التعاون مع عدة دول في المجال النووي، منها الأرجنتين والهند وأستراليا وجنوب أفريقيا.[1]

الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور في خطاب أمام الجمعية العامة يعلن مبادرة "الذرّة من أجل السلام" للأمم المتحدة، 8 ديسمبر 1953م

[1] شريفة كلاع. 2016. قراءة في تاريخ ودوافع البرنامج النووي الإيراني. 25 May. تاريخ الوصول 18 -April, 2026. file:///C:/Users/dcrsamk/OneDrive%20/%20Bahrain%20Center%20for%20Strategic,%20International%20and%20Energy%20Studies

مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، شهدت السياسة النووية الإيرانية تحولاً جذرياً، حيث اعتبر الإمام الخميني آنذاك أن تطوير البرامج النووية قد يتعارض مع بعض المبادئ الدينية، ومن ثم جرى تعليق عدد من الاتفاقيات النووية مع الدول الغربية، وتقييد العديد من الأنشطة النووية في إيران. إلا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م كان سبباً في تجدد اهتمام إيران بتطوير برامج نووية، بعضها اتسم بالسرية، على الرغم من إعلانها أن هذه البرامج مخصصة للأغراض السلمية. وفي المقابل، صدرت تصريحات إيرانية تشير إلى أن تلك البرامج تهدف إلى «ردع العدو وحماية الأمن القومي».ومن بين مساعي إيران في هذا المسار توقيع اتفاق مع باكستان في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، مما ساهم في حصول إيران على خبرات مرتبطة بتقنيات الطرد المركزي.

كما عزز من تسريع وتيرة تطوير البرنامج النووي تولي هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية عام 1989م، حيث اعتبر البرامج النووية ركيزة للأمن والتنمية في إيران. كما ساهم انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م في فتح المجال أمام إيران للاستفادة من خبرات علمية وتقنية، بما في ذلك استقطاب بعض العلماء من دول الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى الحصول على تقنيات نووية عبر قنوات غير رسمية.

في المقابل، سعت الولايات المتحدة إلى تقييد قدرات إيران النووية. فقد صُنفت إيران عام 1984م دولةً راعيةً للإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، ثم فُرضت عليها عقوبات لاحقة خلال الثمانينيات والتسعينيات، بما في ذلك عام 1995م بسبب اتهامات تتعلق بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل. وفي عام 2002م، وصفتها الإدارة الأمريكية بأنها جزء من «محور الشر»، وتبعتها عقوبات إضافية. وفي عام 2006م، تبنى مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات ضد إيران بسبب رفضها تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وتضمنت هذه القرارات حظر تصدير المواد والتكنولوجيا النووية، وتجميد أصول مالية، وفرض قيود على برامج الصواريخ الباليستية ووسائل نقلها.[2]

[2] يوسف كامل حطاب. 2025. النووي الإيراني، بداياته ,أزماته , مآلاته . 7 مايو . تاريخ الوصول 18 أبريل , 2026م . chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.grc.net/documents/681b54e473366Iraniannuclear.pdf

ومع أهمية ما سبق، فإن التطور الأهم في تاريخ البرامج النووية الإيرانية كان عام 2002م، عندما أعلنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن وجود برنامج نووي سري لدى إيران في منشأة نطن، حيث تضم هذه المنشأة عدداً كبيراً من أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم، وقد صُممت لاستيعاب نحو 54 ألف جهاز. كما أُنشئت المنشأة على مساحة تُقدَّر بنحو 1400 هكتار.[3] ومنذ ذلك الوقت، أصبحت البرامج النووية الإيرانية محل اهتمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، في إطار الجهود الرامية إلى منع إيران من تطوير برامج نووية للأغراض العسكرية. وفي يونيو عام 2025م، وخلال المواجهات العسكرية بين إسرائيل وإيران، أفادت تقارير بوقوع ضربات استهدفت مواقع مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، من بينها منشآت نطنز وفوردو وأصفهان. وتشير تقارير إلى أن إيران تمكنت من تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60% في منشأة نطنز. أما منشأة فوردو، فقد بُنيت عام 2007م، ولم يُعلن عنها إلا في عام 2009م، وتضم أنشطة لتخصيب اليورانيوم، وإن كانت بمستويات تختلف عن ناتنز. أما مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية، فيضم عدداً من المفاعلات البحثية ومرافق مرتبطة بدورة الوقود النووي. وفيما يتعلق بمحطة بوشهر، فإنها تعمل بوقود نووي مُورَّد من روسيا، وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يُعد مفاعل آراك للماء الثقيل من المنشآت المهمة، إذ يمكن أن ينتج البلوتونيوم كمنتج ثانوي، وهو ما يثير مخاوف بشأن إمكانية استخدامه في تصنيع الأسلحة النووية.[4]

ومع تعدد المصادر التي يمكن أن تعلن عن معلومات بشأن المواقع النووية، سواءً المعلنة أو السرية، توجد ثلاث ملاحظات مهمة. الأولى: بافتراض تدمير المنشآت النووية الإيرانية بالضربات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية، لا يعني ذلك انتهاء المشروع النووي الإيراني، والذي يضم أربعة عناصر، وهي المنشآت والمختبرات والعلماء واليورانيوم المخصّب. الثانية: يوجد دعم صيني وروسي لإيران في المشروع النووي. الثالثة: ضعف آليات التفتيش لدى الوكالة الدولية يتيح لإيران إعادة بناء منشآتها النووية، وما هي إلا مسألة وقت، حتى بافتراض توقيع اتفاق، لأن إيران تعهدت بموجب اتفاق 2015م بوقف التخصيب عند حد معين، لكنها لم تلتزم بذلك، مما أفضى إلى الحرب الأخيرة في العام الحالي 2026م.

[3] صابر غل عنبري، 2024. أصفهان.. محافظة الأسرار ومركز القوة النووية والعسكرية في إيران. 20 إبريل . تاريخ الوصول 18 إبريل , 2026. https://www.alaraby.co.uk/politics

[4] موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2025. 3 مواقع نووية إيرانية قصفتها أميركا... ماذا نعرف عنها؟ 22 يونيو. تاريخ الوصول 18 إبريل , 2026. https://aawsat.com -

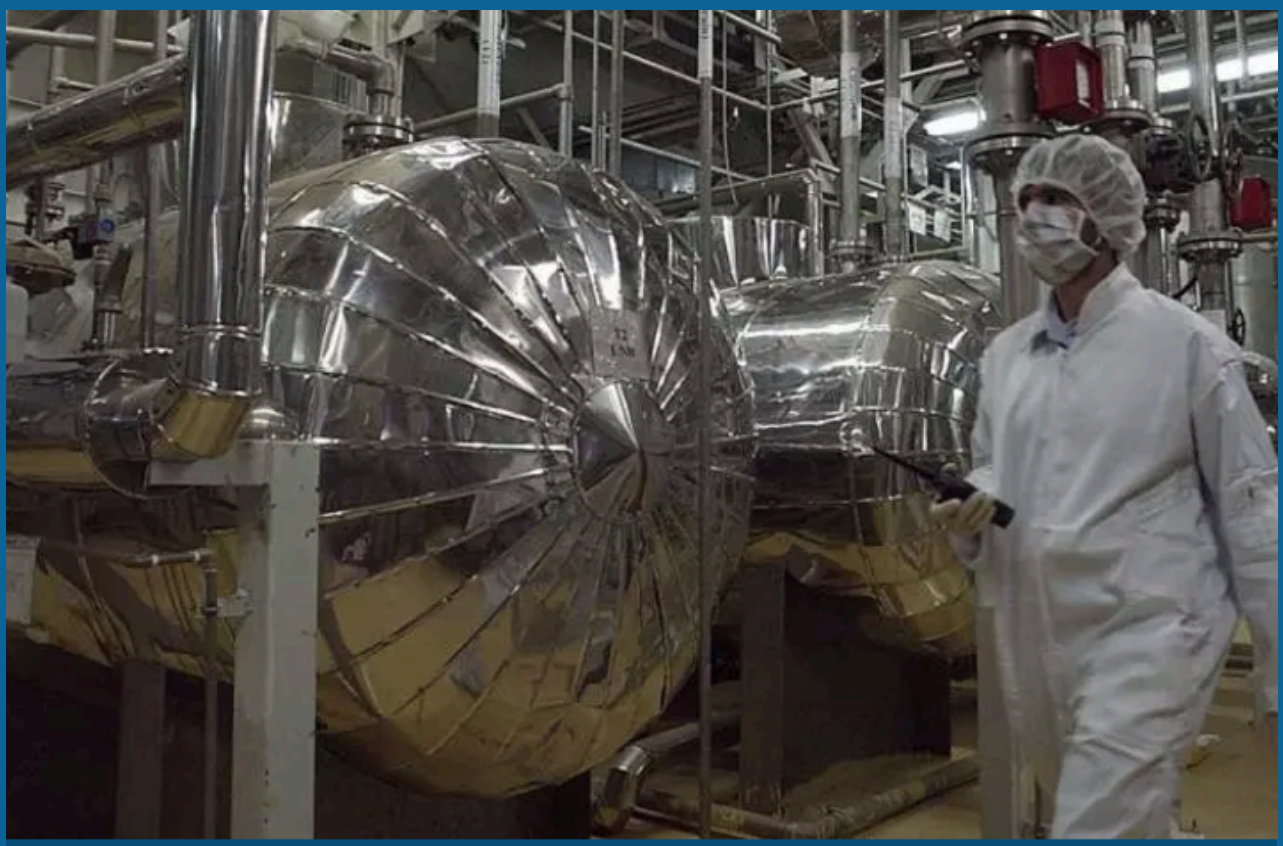

عامل في أحد المواقع النووية الإيرانية

الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد يزور أحد المختبرات النووية في إيران، 2007م

الحجج الإيرانية لتطوير الطاقة النووية

من خلال تحليل الخطاب الإيراني، يتضح أنه يؤكد على أن أهداف البرامج النووية ذات طابع سلمي، وتهدف إلى توليد الطاقة. ومن ذلك ما أشار إليه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2025م، حيث أكد أن «إيران لم تسعَ إلى صناعة قنبلة نووية، ولن تسعى إلى ذلك، استناداً إلى فتاوى قيادتها»[5]، وفي تصريح آخر قال بزشكيان: "المرشد علي خامنئي أفتى بتحريم أسلحة الدمار الشامل في عام 2003م، وهو ما يعني بشكل قاطع أن طهران لن تصنع أسلحة نووية"[6]، بالإضافة إلى تصريحات أخرى مفادها أن الهدف من البرامج النووية هو سلمي محض، ومن ذلك تصريح محمد إسلامي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، الذي قال: "إن أهداف البرنامج النووي الإيراني شفافة وسلمية، ونعمل تحت الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وأضاف: "لم نتحرك نحو الأسلحة النووية على الإطلاق، وهذا ليس ضمن عقيدتنا الدفاعية".[7]

ويمكن إبداء ثلاث ملاحظات على الحجج الإيرانية. الأولى: أن إيران لديها بالفعل اكتفاءً ذاتياً من الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الغاز الطبيعي بنسبة 85,9%، بينما بلغت مساهمة النفط 6.7%، والطاقة الكهرومائية 4.8%، في حين ظلت مساهمات الطاقة النووية والمتجددة والفحم في توليد الكهرباء محدودة للغاية.[8] الثانية: رغم تأكيد إسماعيل بقائي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، أنه من بين 690 عملية تفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أجري نحو 500 منها في إيران. ومن أصل 224 عملية تحقق من التصميم، تم تخصيص 144 لإيران، كما تم إجراء 1260 عملية تفتيش في إيران خلال عام واحد، فضلاً عن تخصيص 4 ملايين من أصل 28 مليون يورو من ميزانية الوكالة لتفتيش المنشآت النووية الإيرانية. [9] الثالثة: نجد أن الوكالة الدولية لم تستطع إجراء التفتيش بشفافية وتعاون من الجانب الإيراني. ففي كلمته أمام مجلس محافظي الوكالة في 9 يونيو 2025م، قال رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إن "إيران دأبت على عدم الرد على طلبات الوكالة، أو عدم تقديم إجابات موثوقة تقنياً". وأضاف أن إيران سعت إلى «تطهير» المواقع التي خلصت الوكالة إلى أنها كانت جزءاً من برنامج نووي مهيكل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أكد أنه "ما لم تساعد إيران الوكالة في حل قضايا الضمانات العالقة، فلن تكون الوكالة في وضع يسمح لها بتقديم ضمانات بأن برنامج إيران النووي سلمي حصراً".

[5] موقع إيران انترناشيونال. 2025. بزشكيان في الأمم المتحدة: إيران لم ولن تسعى لصنع قنبلة نووية. 24 سبتمبر . تاريخ الوصول 21 أبريل , 2026.
https://www.iranintl.com/ar/20250924335

[6] موقع صحيفة الشرق. 2026. الرئيس الإيراني: خامنئي أفتى بتحريم أسلحة الدمار الشامل.. ولن نصنع أبداً أسلحة نووية. 26 فبراير . تاريخ الوصول 21 إبريل , 2026.
https://asharq.com/sub-live/politics/49081

[7] موقع سكاي نيوز عربية. 2025. إيران: برنامجنا النووي سلمي.. والحديث عن أسلحة نووية "مسيّس". 17 مايو . تاريخ الوصول 21 إبريل , 2026.
-https://www.skynewsarabia.com/world/1796862

[8]موقع صحيفة الشرق. 2026. إنفوغراف: الغاز يسيطر على أكثر من 85% من توليد الكهرباء في إيران. 25 مارس . تاريخ الوصول 21 إبريل , 2026.
https://asharqbusiness.com/power/125065

[9] موقع صحيفة اليوم السابع. 2025. طهران: البرنامج النووي الإيراني خاضع لأشد أنظمة التفتيش من قبل الوكالة. 9 يونيو. تاريخ الوصول 21 أبريل، 2026.
https://www.youm7.com/story/2025/6/9

الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني يتفقد التكنولوجيا النووية في طهران مع علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، يناير 2021م

مفاعل بوشهر النووي جنوب إيران

وأعرب عن قلق الوكالة من "التراكم السريع لأكثر من 400 كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب، وهو أحد المكونات الضرورية لصنع قنبلة نووية، وبلوغ نسبة التخصيب 60%".[10]

ويعني ما سبق أنه إذا كانت إيران لا تحتاج فعلياً إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن هناك فتوى بتحريم امتلاك السلاح النووي، فإن التساؤل المنطقي هو: لماذا الإصرار الإيراني على تطوير عدد كبير من المفاعلات النووية؟ وبافتراض الحاجة إلى هذه المفاعلات، لم تُبْدِ إيران تعاوناً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الجهة الأممية المعنية بهذه القضية في دول العالم كافة؛ ولغاية عام 2024م، بلغ عدد الدول التي أبرمت اتفاقيات ضمانات مع الوكالة 182 دولة.

وبتحليل القدرات النووية الحالية لدى إيران، يمكن القول إنها وصلت إلى مرحلة «دولة على عتبة السلاح النووي»، حيث إن الانتقال من نسبة تخصيب 60% إلى 90% يتطلب كمية إضافية محدودة نسبياً من العمل الانفصالي (SWU)، ما يعني أن الجزء الأكبر من عملية التخصيب قد أُنجز بالفعل. وعملياً، يمكن أن يوفّر هذا المخزون مواد انشطارية قد تكفي لإنتاج عدة أسلحة نووية في حال استكمال التخصيب إلى مستويات أعلى. كما أن تحويل غاز اليورانيوم إلى مكونات صالحة للاستخدام في السلاح قد يستغرق فترة زمنية قصيرة نسبياً.

ولعل ما يزيد من خطورة الوضع هو محدودية قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق الكامل من بعض الأنشطة المرتبطة بإنتاج أجهزة الطرد المركزي في إيران منذ عام 2021م، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن احتمال وجود منشآت غير معلنة أو قدرات تخصيب إضافية.[11]

ووفقاً للتقديرات، فإن إيران تحتاج إلى نسبة تخصيب تقارب 3% إلى 5% للاستخدامات النووية المدنية في توليد الطاقة، ما يعني أن النسبة المشار إليها، وهي 60%، تتجاوز بكثير الاحتياجات المدنية. وهو ما يُستخدم كأحد المؤشرات التي تُضعف الحجج الإيرانية القائلة إن البرامج النووية ذات طابع سلمي بحت. وبناءً على ذلك، يرى بعض المحللين أن إيران تسعى إلى توظيف برنامجها النووي كعنصر في معادلات الردع والتنافس الجيوسياسي، وكذلك في إعادة تشكيل توازن القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.[12] ولعل ما يعزز التقديرات بشأن تسارع وتيرة التخصيب في إيران، في ظل تراجع مستوى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو ما تشير إليه بعض التقارير من أن إيران أنتجت نحو 933 كغم من اليورانيوم المخصب خلال الفترة بين عام 2021م ويونيو 2025م، جرى تخصيب جزء منه إلى نسبة 60%، كما تُثار تقديرات بشأن احتمال وجود مخزونات غير مُعلنة من اليورانيوم المخصب لدى إيران.[13]

[10] موقع الأمم المتحدة. 2025. الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران: ما دور الوكالة في التأكد من سلمية البرنامج النووي؟ 24 يونيو. تاريخ الوصول 21 إبريل , 2026. https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142631

[11] Goldston, Robert. 2026. Iran's Stockpile of Highly Enriched Uranium: Worth Bargaining For? March 16. Accessed May 1, 2026. https://armscontrolcenter.org/irans-stockpile-of-highly-enriched-uranium-worth-bargaining-for/.

[12] Zahn, Max. 2026. What to know about Iran's uranium enrichment and its role in the Middle East conflict. April 18. Accessed May 1, 2026. https://abcnews.com/Business/irans-uranium-enrichment-role-middle-east-conflict/story?id=132057549&utm_source=chatgpt.com.

[13] Burkhard, David Albright and Sarah. 2026. How Much 20 Percent Enriched Uranium Does Iran Possess. April 9. Accessed May 1, 2026. https://isis-online.org/isis-reports/how-much-20-percent-enriched-uranium-does-iran-possess?utm_source=chatgpt.com.

الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني يتفقد التكنولوجيا النووية في طهران مع علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، يناير 2021م

لقاء رافائيل غروسي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، 14 نوفمبر 2024م

تأثير تطوير إيران للبرامج النووية للأغراض العسكرية على أمن الخليج العربي

لم تعارض دول الخليج العربي، سواء من خلال مجلس التعاون أو على مستوى الدول فرادى، امتلاك أي دولة للطاقة النووية للأغراض السلمية، شريطة أن يكون ذلك خاضعاً لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث إن لدى دول الخليج العربي ذاتها اهتماماً بهذه القضية.

إلا أن إيران لا تُبدي مستوى كافياً من الشفافية بشأن برامجها النووية، كما سبقت الإشارة إلى عدم تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، فإن إصرار إيران – وفق بعض التقديرات – على تطوير برامجها النووية لأغراض غير سلمية يُعد عاملاً مهدداً لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي من عدة نواحٍ، كما يأتي:

1- تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي، ويُقصد بتوازن القوى "ألا تمتلك أي دولة أو مجموعة من الدول في منطقة ما قوة كافية تمكّنها من الهيمنة وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها".[14] ويُلاحظ أن تلك تمثل سياسة إيرانية منذ عام 1979م وحتى الآن، ومن أبرز مظاهرها الدخول في حرب مع العراق استمرت ثماني سنوات (1980–1988م)، مما وضع دول الخليج العربي أمام ثلاثة خيارات: الأول: زيادة قدراتها العسكرية كماً ونوعاً من خلال شراء الأسلحة، وفقاً لما تمتلكه من موارد مالية. الثاني: الدخول في شراكات أمنية مع القوى الكبرى الفاعلة في العالم.

الثالث: تبنّي سياسة الحياد، إلا أن هذا الخيار لم يَدُمْ طويلاً، في ظل استمرار التوترات الإقليمية وعدم توافق الأطراف المعنية عليه.[15]

2- أن منطقة الخليج العربي ستظل تشهد هيمنة مفهوم الأمن العسكري، أي التسلح والتسلح المضاد، بعيداً عن مفهوم الأمن التعاوني، ويُقصد به "نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب أو التقليل من الأضرار التي تسببها. ويتضمن الأمن التعاوني إطاراً تعمل الدول من خلاله عبر أنشطة محددة، مثل: نزع التسلح، وتدابير بناء الثقة، والتنمية الاقتصادية، والتصدي لانتشار الأسلحة. وقد تتطور علاقات الدول ضمن هذا المفهوم لتأسيس منظمات إقليمية للتعاون على غرار الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)".[16] إلا أن السياسات النووية الإيرانية، بالإضافة إلى التسلّح الإيراني التقليدي في مجال الصواريخ الباليستية والمسيّرات، يعني استمرار مفهوم الأمن العسكري، مما يهدد أمن منطقة الخليج العربي والأمن الإقليمي.

[14] بول روبنسون. 2009. قاموس الأمن الدولي. أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[15] خالد موسى المصري. 2014. مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية . نينوى : دار نينوى للنشر والتوزيع.

[16] بول روبنسون. مرجع سابق

3- الآثار البيئية لحالات التسرب الإشعاعي من المفاعلات النووية الإيرانية، سواء بفعل الزلازل أو نتيجة استهداف تلك المفاعلات بضربات عسكرية، حيث كانت هناك مخاوف بالفعل خلال حربي يونيو 2025م وفبراير 2026م. إذ إن مواجهة مثل هذه التسربات ليست بالأمر اليسير، وهو ما يُعرف بـ "متطلبات الأمان النووي". فعلى سبيل المثال، يُعد مفاعل بوشهر أقرب إلى الكويت والبحرين وقطر والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية مقارنة بقربه من العاصمة الإيرانية طهران، حيث يبعد عنها نحو 1600 كم، في حين لا يبعد عن الكويت سوى نحو 200 كم. كما أن محطات تحلية المياه في دول الخليج العربي تقع جميعها على سواحل الخليج، وفي حال حدوث تسربات إشعاعية، فإن الأمن المائي الخليجي سيكون في خطر، في ظل اعتماد معظم دول الخليج بشكل رئيسي على تحلية مياه البحر للاستخدامات المختلفة.[17]

4- تكمن خطورة سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية في أنها تعمل في الوقت ذاته على تطوير أسلحتها التقليدية، ولا سيما الأجيال المختلفة من الصواريخ التي تمتلك قدرة على حمل رؤوس نووية لمسافات بعيدة، مما يشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي، في ظل محدودية العمق الجغرافي لتلك الدول.[18]

5- في ظل سعي إيران وحرصها على امتلاك سلاح نووي، فإن ذلك يُعدّ معوّقاً رئيسياً لإمكانية التوصل إلى صيغة أمنية إقليمية في منطقة الخليج العربي، حيث طُرحت خلال العقود الماضية مقترحات من جانب دول الخليج العربي وأخرى من جانب إيران بشأن ترتيبات للأمن الإقليمي. إلا أن استمرار الطموحات النووية الإيرانية يجعل دول الخليج العربي في حاجة إلى ضمانات أمنية ملزمة من المجتمع الدولي، إلى جانب تعزيز إجراءات بناء الثقة مع إيران، وفي مقدمتها وقف تطوير الأسلحة التي قد تهدد أمن دول مجلس التعاون. كما أن امتلاك إيران لتلك الأسلحة من شأنه أن يقوض جهود بناء علاقات حسن الجوار وتعزيز الثقة بين الجانبين، ويحدّ من فرص تحقيق منافع متبادلة يمكن أن تنشأ في حال التوصل إلى صيغة للأمن والتعاون الإقليمي تقوم على أسس، في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة، وحل القضايا العالقة بين الجانبين عبر الحوار والتفاوض، ومن بينها الخلافات الحدودية[19]، بل وتعهد إيران بعدم تكرار الاعتداء على دول مجلس التعاون على غرار ما حدث خلال حرب عام 2026م.

[17] أشرف محمد كشك. 2014. المشاريع النووية السلمية ومتطلبات الأمان النووي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية

[18] أشرف كشك. 2016. السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون بعد الاتفاق النووي: المضامين والانعكاسات الإقليمية. المنامة : مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" .

[19] طلال العتيبي. 2023. تطور البرنامج النووي الإيراني وأثره على أمن منطقة الخليج العربي . ديسمبر . تاريخ الوصول 25 أبريل , 2026.
https://journals.ekb.eg/article_343984_983dae7124227af6e5f3e103ad994b0c.pd

6- إذا امتلكت إيران سلاحاً نووياً، فإن ذلك يعني أن أدواتها غير المتكافئة في الصراع الإقليمي الراهن ستصبح أكثر خطورة، من خلال دعم وكلائها المسلحين في المنطقة بشكل أكبر، بالاستفادة من «المظلة النووية»، دون مخاوف كبيرة من الردع أو الرد المباشر على أنشطتها الإقليمية، ولا سيما تجاه دول الخليج العربي المجاورة، ودون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة معها، بما قد يؤدي إلى توسيع نفوذها الإقليمي. كما قد يترتب على ذلك تهديد أمن الملاحة البحرية والبنية التحتية للطاقة، بينما تتمثل النتيجة النهائية في تقليل فاعلية الردع الإقليمي، وزيادة حالة عدم اليقين، وارتفاع احتمالات التصعيد في مجالات متعددة، منها الإرهاب والهجمات السيبرانية[20]، إذ عكست السياسات الإقليمية لإيران خلال العقود الماضية أنها انتهجت نهجاً يقوم على عدم الاستقرار كعنصر في سياستها الإقليمية وأداة لتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، ضمن استراتيجية تصعيد مدروسة تستهدف خلق حالة من الغموض الاستراتيجي وعدم اليقين، بما يزيد من تعقيد الحسابات الأمنية لدول الخليج العربي.[21]

7- قد يدفع تزايد الشعور بحالة عدم اليقين الأمني بعض دول منطقة الشرق الأوسط إلى تطوير برامج نووية. ومن ثم، قد يُنظر إلى امتلاك السلاح النووي باعتباره الوسيلة الأكثر فاعلية للردع والحماية الذاتية، في ظل بيئة دولية غير مستقرة وتراجع الثقة في الضمانات الأمنية الأمريكية. وبمعنى آخر، قد تكون المنطقة أمام تأثير «الدومينو» في الانتشار النووي، أي إن سعي دولة واحدة لامتلاك سلاح نووي قد يدفع دولاً أخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة، بما يهدد نظام عدم الانتشار العالمي ويضعف الاتفاقات الدولية القائمة. ومن ثم، قد يواجه الأمن الإقليمي والعالمي نقطة تحول بالغة الخطورة في مسألة توازن القوى.[22]

[20] The Institute for Economics & Peace. 2026. The Iran War and the Global Terrorism Threat. Accessed May 1, 2026. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2026/03/The-Iran-War-and-The-Global-Terrorism-Threat.pdf?utm_source=chatgpt.com.

[21] Marks, Jesse. 2026. Iran's Instability and the Gulf's Indispensability. April 20. Accessed May 1, 2026. https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/irans-instability-and-gulfs-indispensability.

[22] Chatham house. 2026. The Iran war risks triggering a new wave of nuclear proliferation. March 30. Accessed May 1, 2026. https://www.chathamhouse.org/2026/03/iran-war-risks-triggering-new-wave-nuclear-proliferation.

محطات تحلية المياه على الخليج العربي سوف تضرر عند حدوث تسرّبات إشعاعية من المفاعلات النووية الإيرانية المطلّة على مياه الخليج

صواريخ باليسيتية عرضت خلال مراسم إحياء ذكرى الثورة الإيرانية في فبراير 2026م (قادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات بعيدة)

مسارات دول الخليج العربي لمواجهة الطموحات النووية لإيران

أمام دول مجلس التعاون ثلاثة مسارات لمواجهة طموحات إيران النووية, وهي كالآتي:

المسار الأول: تطوير قدرات دول الخليج العربي في مجال البحوث النووية..[23] وواقع الأمر أنها لم تكن المرة الأولى التي تطالب فيها بعض الأصوات في الخليج بتطوير برامج نووية سلمية. ففي البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين من «قمة الشيخ جابر»، التي عُقدت في دولة الكويت عام 2006م, تضمن البيان "توجيه المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية, طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية". وفي الوقت ذاته, حثّ البيان إيران على "مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية, والالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة, مع مراعاة الجوانب البيئية, وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية".[24] ولا يعني ما سبق أنعلى دول الخليج العربي أن تسعى إلى تطوير تلك الأسلحة للأغراض العسكرية, ولكن في ظل حالة عدم اليقين الإقليمي, وما يُشار إليه من استهداف منشآت حيوية في دول الخليج العربي خلال عام 2026م, فقد سعت المملكة العربية السعودية بالفعل إلى تنويع شراكاتها الأمنية عموماً, سواء في المجال النووي أو الدفاعي, مع دول مثل باكستان وتركيا, ومع الصين في بعض جوانب البرامج النووية. ويأتي ذلك بالتوازي مع استمرار التفاوض مع الولايات المتحدة للحصول على قدرات تخصيب محلية, ضمن اتفاقيات قد تسمح بتطوير دورة الوقود النووي, مع الحفاظ على الالتزامات الدولية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[25]

المسار الثاني: توظيف دول الخليج العربي قدراتها الدبلوماسية لحشد الجهود الدولية لمنع إيران من تطوير الطاقة النووية للأغراض غير السلمية. وقد أكدت أحداث حرب عام 2026م هذه القدرات, من خلال نجاح مملكة البحرين في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 2817 بتاريخ 11 مارس 2026م, والذي قدمت مملكة البحرين مشروعه نيابةً عن دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية. وتضمّن القرار إدانة هجمات نُسبت إلى إيران على أراضي هذه الدول, واعتبارها خرقاً للقانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين, مع المطالبة بوقفها فوراً, واحترام حرية الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب وفقاً للقوانين الدولية.

[23]. موقع صحيفة الشرق الأوسط 2026. تركي الفيصل: على دول الخليج التعاون وتطوير قدراتها لمواجهة مشروع إيران النووي. 24 فبراير . تاريخ الوصول 25 إبريل , 2026. https://aawsat.com/home/article/576771

[24] موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2006. البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين - قمة الشيخ جابر. 10 ديسمبر . تاريخ الوصول 24 أبريل , 2026. https://www.gcc-sg.org/ar/AboutUs/Data/SupremeData/Pages/TheClosingStatementoftheTwenty26.aspx

[25] Eid, Nour. 2026. Saudi Arabia's Nuclear Path Will Not Depend on Iran or the War's Outcome. March 23. Accessed May 1, 2026. https://www.stimson.org/2026/saudi-arabias-nuclear-path-will-not-depend-on-iran-wars-outcome/?utm_source=chatgpt.com.

وقد حظي القرار بتأييد 136 دولة من أعضاء الأمم المتحدة.[26] من ناحية أخرى، يتمثل تحرّك دول الخليج العربي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضرورة التركيز على آليات التحقق والرقابة، إذ إن القيود النووية ستظل محدودة الفاعلية دون وجود نظام مراقبة فعّال. وقد لوحظ أن جولات المفاوضات الأولى لم تعطِ أولوية كافية لمسألة التحقق، رغم أهميتها في منع الانتشار النووي. كما تبرز أهمية تطبيق اتفاق الضمانات الشاملة، ومنح المفتشين إمكانية الوصول إلى المنشآت النووية، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق البروتوكول الإضافي، الذي يمنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية صلاحيات أوسع للوصول إلى معلومات ومنشآت تتجاوز المواقع النووية المعلنة، بما في ذلك منشآت أجهزة الطرد المركزي والبنية التحتية المرتبطة بها. وبوجه عام، يتعين أن يكون نظام المراقبة مرناً وقادراً على التكيف مع أي تحديات أو فجوات قد تظهر خلال مرحلة ما بعد إبرام أي اتفاق، بما يضمن فاعلية واستمرارية ذلك الاتفاق.[27]

المسار الثالث: التواجد الخليجي في دول الجوار الإقليمي. تُعد من القضايا الخلافية بين دول الخليج العربي وإيران مسألة تأثير الأخيرة في دول الجوار، وبالتالي، فإنه قد يكون من صالح دول الخليج الوصول إلى مقاربة سياسية تحفظ لها مصالحها مع تلك الدول بما يحول دون قدرة إيران على توظيف أذرعها فيها للإضرار بمصالح دول الخليج. ف[28]

[26] ياسمين العقيدات. 2026. خبير استراتيجي: لامفاوضات ناجحة من دون حضور خليجي فاعل . 11 إبريل . تاريخ الوصول 1 مايو , 2026. https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1443447

[27] Sanders-Zakre, Alicia. 2026. The Trump Administration Must Prioritize Verification in Iran Talks. April 20. Accessed May 1, 2026. https://www.armscontrol.org/blog/2026-04-20/trump-administration-must-prioritize-verification-iran-talks?utm_source=chatgpt.com.

[28] أمل المرزوق. 2014. "دراسات" تطلق فعاليات المؤتمر الثاني للأمن الوطني والإقليمي لدول الخليج. 24 إبريل . تاريخ الوصول 1 مايو, 2026. https://www.albiladpress.com/article242256-1.html.

محطة براكة للطاقة النووية السلمية, دولة الإمارات العربية المتحدة

1. منذ عام 1951م وحتى الآن، لدى إيران طموحات نووية، اختلفت مراحل الاهتمام بها ومؤشراتها، لكنبها ظلت تُعد مشروعاً وطنياً تراه إيران من مرتكزات أمنها القومي، ولا سيما لحماية النظام.
2. إن الحجة الإيرانية بشأن الحاجة إلى الطاقة النووية السلمية لتوليد الكهرباء بسبب النقص في هذا المجال ليست دقيقة، حيث يتم توليد الكهرباء في إيران من خلال الغاز الطبيعي بنسبة تقارب 85%، وهو مورد متوافر لديها.
3. تشير تصريحات رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أكثر من مناسبة، إلى أن إيران «دأبت على عدم الرد على طلبات الوكالة أو عدم تقديم إجابات موثوقة تقنياً»، وأن «هناك مخاوف بشأن وجود نحو 400 كغم من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% لدى إيران». وتُعد هذه التصريحات عاملاً يعزز مخاوف دول الخليج العربي والمجتمع الدولي بشأن الطابع غير السلمي للبرنامج النووي الإيراني.
4. تشير بعض المصادر إلى أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب قد يكفي لتصنيع ما بين 9 و10 أسلحة نووية، وأن عملية استكمال التخصيب قد تستغرق فترة تتراوح بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع.
5. إن تطوير إيران لسلاح نووي ستكون له تأثيرات مباشرة على أمن الخليج العربي، من حيث تكريس الخلل في توازن القوى لصالح إيران، واستمرار هيمنة البعد العسكري على حساب الأمن التعاوني، فضلاً عن الآثار البيئية المحتملة لأي تسربات إشعاعية من المنشآت النووية الإيرانية. كما أن امتلاك إيران لصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية يعزز قدرتها على تهديد العمق الجغرافي لدول مجلس التعاون، إلى جانب تعزيز دعمها للميليشيات الإقليمية المسلحة، واحتمال بدء سباق تسلح نووي إقليمي.

محطة براكة للطاقة النووية السلمية, دولة الإمارات العربية المتحدة

6. لدى دول الخليج العربي ثلاثة مسارات لمواجهة الطموحات النووية الإيرانية:
الأول: تطوير القدرات في مجال البحوث النووية السلمية. الثاني: توظيف القدرات الدبلوماسية لحشد المواقف الدولية لمنع إيران من تطوير الطاقة النووية للأغراض العسكرية. الثالث:الوصول إلى مقاربة سياسية مع دول الجوار الإقليمي بما يحفظ مصالح دول الخليج ويحد من النفوذ الإيراني.
7. رغم التهديد الخطير الذي تشكله البرامج النووية الإيرانية لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي، فإن وجود قائمة من الخلافات بين دول مجلس التعاون وإيران, ومنها مفهوم وتسمية الخليج وأمنه, والخلافات الحدودية, والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، ودعم الميليشيات المسلحة في المنطقة, كلها عوامل تشير إلى أن تجاوز إيران للعتبة النووية قد يُعد الحلقة الأخيرة في اكتمال مشروعها الإقليمي الذي يستهدف الهيمنة, بعيداً عن متطلبات حسن الجوار وبناء الثقة مع الجيران, بحيث تكون الغلبة في النهاية لـ«إيران الثورة» وليس «إيران الدولة».

خلاصة القول، إن نجاح دول الخليج العربي والمجتمع الدولي في منع إيران من حيازة أسلحة نووية سيكون نجاحاً للأمن الإقليمي والأمن العالمي على حد سواء, ولا سيما في ظل تعدد التهديدات المنسوبة لإيران, ومن بينها تهديد الملاحة البحرية في مضيق هرمز. ومن ثم يبرز تساؤل حول مصير النظام الدولي في حال امتلاك إيران للسلاح النووي، وفي الوقت ذاته قدرتها على التأثير في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، ولا يجوز الاقتباس من الدراسة دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر ورقياً أو إلكترونياً دون موافقة مسبقة وموثّقة من مركز "دراسات".

الآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز "دراسات".